فوق الطاولة

هني الحمدان

الأتمتة الحكومية..!

الأتمتة الإلكترونية عنصر أساسي في تحسين الشفافية والمساءلة، حيث إن النظام الإلكتروني يعمل على توثيق وتتبع جميع العمليات وتسجيل البيانات بطرق شفافة وموثوقة، ما يسهّل كل العمليات المطلوبة ويعزز عوامل الثقة والمساءلة.

من هنا دول سارعت وأخذت بناصية الأتمتة الإلكترونية ونجحت وطورت نماذج وأنماط أعمالها وأنشطتها، ودول لا تزال تحلم وخطواتها قاصرة، صحيح هي تنادي بأهمية التوجه للنظام الإلكتروني إلا أنه لا واقع ملموساً حصل، وبقيت في طور المناشدة وإظهار النيات.

نظرياً وكأهداف مبتغاة هكذا نظام إن تم بكل خطواتها فإنه يمكن المواطن من الحصول على خدمات حكومية مرنة ومتاحة عبر الإنترنت، ما يسهم في توفير الوقت والجهد عند إجراء المعاملات، فالأتمتة الإلكترونية هي الضمانة الفاعلة في تقليل التدخلات البيروقراطية من خلال تسهيل العمليات الحكومية وتبسيط كل المعاملات، وهي تعزز الابتكار والتطوير ضمن الأنشطة والتعاملات في الدوائر والمؤسسات الرسمية، وهذا ليس بجديد على أحد، كل الأهداف إن تحققت فإنها تنعكس نفعاً كبيراً على الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، وتالياً تبني أوصالاً وخيوطاً متينة بين المواطن وصاحب الخدمة ومؤسسات الدولة.

صحيح سارعت الحكومة غير مرة في اتخاذ بعض الإجراءات نحو أتمتة بعض خدماتها المقدمة للمواطن،لكن لم تصل لدرجة تعزز من أهمية هذا التوجه المهم بعد، هناك تأخير كبير في العمليات وتكاملها، هناك نواقص كثيرة وما إن يتم الأخذ بأي إجراء فسرعان ما يتم التراجع عنه، كل ذلك يؤشر أن لا أتمتة كاملة ستحصل وستظل قاصرة كقصور الإصلاح الإداري، بوقت تتناسى الجهات المعنية أن البدء الكامل والجدي والمضي بكل الخطوات إحدى الركائز الأساسية في عملية الإصلاح الإداري.

لم تعد حالات تعثر أو خروج خدمة ما ليوم أو ليومين أمراً مستهجناً لدينا.. فأصدار ورقة خاصة يلزمها انتظار ساعات وأحياناً أكثر من مشوار ودفع العملة للظفر بها، والطامة الكبرى تتغنى بالأتمتة والسرعة بمراسلاتنا.. فكيف إذا كانت معاملة زواج يلزمها تأشيرات بسيطة فقط «تحصيل حاصل» تبقى أشهراً على الرفوف..!

حكومتنا الرشيدة.. لا يخفى على أحد مدى السلوك البيروقراطي السلبي الذي «يعشعش» في جسد القطاع العام وغيره أيضاً، والذي يصعب التخلص منه ضمن ظروف ونمطية عمل الإدارات الرسمية السائدة، «فبمبع» الترهل الإداري والإنتاجية السلبية هي المفضلة وهي المسعى الذي تعمل عليه الإدارات من خلال تعزيز وجود القوى المعطلة للأعمال باستخدام الأتمتة الإلكترونية.

تغنت بعض الوزارات بالمنصات وأتمتة أعمالها.. فكيف هي مخرجات وتلك ذلك..؟ هل أتت بنتائج مرجوة للمواطن وللبجة الرسمية..؟ لم تفلح أي جهة بعد بنجاح الأتمتة كما يجب، فخدماتها لا تزال تشوبها الأخطاء والتقصير والتأخير والتأثر بكل الظروف، نجاح عمليات الأتمتة الحكومية يجب أن يكون على رأس أولويات عمليات الإصلاح الإداري، فهي تقلل العمل اليدوي والأخطاء البشرية، ما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات وتقليل التأخير والتكاليف الزائدة.

الحكومة توافق على تعديل الخطة الإنتاجية الزراعية للعام الحالي

عرنوس: تحسين الواقع المعيشي وزيادة التعويضات للعاملين نهج حكومي مستمر وفق الأولويات والإمكانات

مدير الصناعات الغذائية لـ«الوطن»: المؤسسة رديف أساسي للمنتج الزراعي ولدينا خطوط إنتاج جديدة

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسته أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس مجموعة من العناوين المرتبطة بالواقع المعيشي والإنتاج والخدمات، وركزت المناقشة على مواصلة اتخاذ كل الإجراءات لتحسين الوضع المعيشي للعاملين في الدولة واعتماده نهجاً حكومياً مستمراً، وتحديد الشرائح النوعية بدقة لزيادة تعويضاتها، كذلك زيادة الإنتاج في منشآت القطاع العام لتوفير مختلف المنتجات في الأسواق المحلية وتخفيض الأسعار.

مجلس الوزراء أكد خلال جلسته برئاسة المهندس حسين عرنوس أهمية الصكوك التشريعية الصادرة مؤخراً بهدف تحسين الأوضاع المعيشية لعدد من شرائح العاملين ذوي الاختصاصات النوعية والحفاظ عليها.

وفي هذا السياق، شدد المهندس عرنوس على أن تحسين الواقع المعيشي وزيادة التعويضات للعاملين نهج حكومي مستمر وفق الأولويات والإمكانات المتوافرة، بما يسهم في تطوير مفاصل العمل ضمن القطاعات المستهدفة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة في المشافي والارتقاء بمستوى العمل التدريسي في الجامعات، مشدداً على بذل أقصى الجهود لتحسين مستوى الخدمات ومواصلة محاربة الفساد ومنع الهدر بكل أشكاله.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أهمية المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ الذي يقضي بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل والذي يؤمن زيادة إضافية على الرواتب والأجور، وذلك في سياق الخطوات المتخذة لتحسين الأوضاع المعيشية للعاملين.

ووجه رئيس مجلس الوزراء بإعداد خطط لتطوير آليات العمل على المستوى القطاعي للوصول إلى سياسة عامة متكاملة على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، كذلك شدد على ضرورة الإسراع بإعداد برامج قابلة للتنفيذ لتحسين الواقع الإنتاجي في منشآت القطاع العام وإعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الغذائية ودعم المنتج النهائي المحلي بهدف زيادة المعروض من المنتجات في الأسواق وتخفيض الأسعار.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بالصندوق المشترك للقضاة ومحامي الدولة بهدف تحسين الوضع المعيشي لهذه الشرائح.

ووافق المجلس على تعديل الخطة الإنتاجية الزراعية للعام الحالي ٢٠٢٣ نظراً لازدياد عدد الطلبات المقدمة من الفلاحين للحصول على دعم من صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث، وأكد المجلس استثمار كل المساحات الممكنة للزراعة لمضاعفة الإنتاج الزراعي.

ووافق المجلس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة طلب التصديق على العقد المبرم لمصلحة المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي لاستثمار معمل لوحات السيارات نظراً للأهمية الإستراتيجية للمشروع والحرص على إطلاق مشروعات جديدة تدعم الاقتصاد الوطني.

ووافق مجلس الوزراء على عقد «مصانعة» بين المؤسسة العامة للصناعات الغذائية–شركة تجفيف البصل والخضر والمؤسسة السورية للحبوب لاستجرار القمح وتصنيع مادة البرغل.

كما وافق المجلس على مقترح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمنح العاملين الطبيين في مستشفى الأسد الجامعي تعويضاً أو بدل خدمة.

وأجرى مجلس الوزراء خلال جلسته تتبعاً لتنفيذ خطة العمل الوطنية للتعاطي مع تداعيات الزلزال، لناحية مراكز الإيواء المؤقتة والتجهيزات المتوافرة فيها والتي تضمن الإقامة اللائقة للمتضررين، والخدمات التعليمية في المناطق المتضررة والخطوات المتخذة لتعويض الفاقد التعليمي.

وحول تحسين الواقع الإنتاجي في منشآت القطاع العام وإعطاء الأولوية للصناعات الغذائية، أكد مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية إبراهيم نصرة لـ«الوطن» أن الصناعات الغذائية هي رافعة للاقتصاد الوطني والمؤسسة تشكل الرديف الأساسي للمنتج الزراعي مؤكداً أنه لدى المؤسسة خطة طموحة لرفع الطاقات الإنتاجية للشركات للدرجات القصوى مبيناً أن هناك خطوط إنتاج جديدة تسهم في زيادة الإنتاج منها خط إنتاج جديد لوحدة مياه نبع السن وخط جديد في شركة زيوت حماة وغيرها، حيث تم وضع آلات جديدة لتكرير الزيت الخام من زيت الذرة أو عباد الشمس.

ولفت نصرة إلى أن أرباح المؤسسة بلغت بداية الشهر الثامن نحو ٢٢ مليار ليرة سورية، مؤكداً أنه لضمان استمرار العملية الإنتاجية في الشركات الغذائية عملت المؤسسة على تفعيل الزراعات التعاقدية وتأمين المادة الأولية، مشيراً أن منتجات الشركات المحلية تتمتع بالجودة والمواصفات القياسية المطلوبة، وتسعى المؤسسة إلى تذليل العقبات التي تواجه الشركات من خلال العمل على تأمين متطلباتها من المواد الأولية واستجرار أكبر كميات ممكنة من الخضر والفواكه وتأمين السيولة المالية اللازمة، إضافة إلى متابعة تأهيل المعامل والشركات القائمة.

في حوار حول المرسوم التشريعي رقم ٣٠

وزير المالية: شريحة موظفي الدولة ليست مطرحاً ضريبياً تنظر إليه الوزارة

نتوجه نحو نظام ضريبي جديد يلائم متطلبات الواقع الاقتصادي

جلنار العلي

قال وزير المالية كنان ياغي في لقاء مع الإعلام الرسمي يوم أمس في حوار خاص حول المرسوم التشريعي رقم ٣٠ وأهم التعديلات على قانون ضريبة الدخل:

إن إصلاح النظام الضريبي مر بمراحل متعددة خلال العشرين سنة الماضية، وحالياً يوجد لدى وزارة المالية برنامج عمل واضح لإجراء تعديل جذري للنظام الضريبي الذي يعود في جزء منه إلى عام ١٩٤٩، وبالتالي أصبح من الضرورة تطويره ليتلاءم مع متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد، كاشفاً عن التوجه نحو نظام ضريبي جديد يقوم على ضريبتين وهما الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الموحدة على الدخل، وقد صدر في العام الحالي تعديلان من خلال القانون ١ الذي عدل رسم الطابع، والمرسوم ٣٠ الذي صدر يوم أمس الأول الذي عدل مجموعة من المواد من القانون ٢٤.

وفي سياق متصل، أشار الوزير إلى أن الربط الإلكتروني هو جزء من الإدارة الضريبية، وتسير الوزارة فيه بشكل جيد فالقطاع السياحي أصبح مربوطاً بشكل كامل وهو الآن أكثر القطاعات التزاماً بالضريبة، أما باقي المكلفين فقد وصلت نسبة الربط إلى ٧٠٪ ولكن نسبة الالتزام ضعيفة، مؤكداً أن الوزارة مصرة على الربط الإلكتروني لأنه أساس العدالة لكونه يقوم على إيعاد العنصر البشري الذي يعد أساس المشكلة بين قطاع الأعمال والإدارة الضريبية، إضافة إلى أنه بموجب هذا النظام يقدم الرقم بشكل شفاف وبالتالي لا تفرض أي ضريبة على التاجر في حال خسارته.

وحول التعديلات التي نص عليها المرسوم التشريعي رقم ٣٠، أكد الوزير ياغي أن المرسوم عبارة عن جزأين، الأول يخص التخفيضات والإعفاءات الضريبية لشريحة واسعة من الأشخاص، وبعد ذلك سياسة في وزارة المالية، حيث إنها لا تهتم بالمعدلات الضريبية العالية وإنما تهتم بالتحصيل الضريبي، فلا بد من إصلاح العلاقة بين الإدارة الضريبية وقطاع الأعمال، مشيراً إلى أن أهم المطالب في الاجتماعات التي عقدت مع الاتحادات الصناعية وغرف التجارة وقطاع الأعمال نصت على ضرورة إعادة النظر بالمعدلات الضريبية وذلك لضمان التزام قطاع الأعمال بها.

وبيّن ياغي أن الوزارة اتخذت الخطوة الأولى في التخفيضات الضريبية، وهي بانتظار مبادرة قطاع الأعمال بزيادة معدلات الالتزام وتخفيف التهرب الضريبي، لافتاً إلى أن المعدلات الضريبية أصبحت منافسة بالمنطقة ومنسجمة مع المحيط وخاصة أن سورية مقبلة على مرحلة استثمار وإعادة إعمار.

وفيما يخص موضوع الإعفاءات الضريبية التي نص عليها المرسوم الجديد، أشار إلى أن المرسوم رفع الحد الأدنى من الأجور المعفى من الضريبة إلى نحو ١٨٦ ألف ليرة بشكل أوتوماتيكي بالمقدار نفسه (أي إنه لا يحتاج فيما بعد إلى أي صك تشريعي في الزيادات القادمة) بعد أن كان في السابق ٥٠ ألف ليرة، ويضاف على الحد الأدنى حصة التأمينات الاجتماعية غير الخاضعة للضريبة فيصل الجزء المعفى من الضريبة إلى ٢٠٠ ألف، كما تم رفع الشريحة الأولى لتصبح من ٢٠٠–٢٥٠ ألف ليرة، وتكون الضريبة على الدخل المطبقة على هذه الشريحة ٥ بالمئة، وتزاد فيما بعد النسبة درجتين لكل شريحة، معتبراً أن ذلك لا يشكّل أي عبء ضريبي على الموظف، وخاصة أنّ سقف الراتبّ للفئة الأولى ٣١٦ ألف ليرة، مطمئناً الموظفين الذين تم اقتطاع ضرائب منهم على الأجر تصل إلى ٢٥ ألف ليرة هذا الشهر قبل صدور المرسوم الرئاسي الأخير، بأنه سيتم تعويضهم خلال الشهر المقبل.

أما عن متممات الرواتب والأجور المتمثلة بالحوافز والمكافآت وطبيعة العمل التي كانت تخضع لضريبة ١٠٪ تقتطع لمرة واحدة (ضريبة الدفعة الواحدة)، فقد تم تخفيض هذه الضريبة بموجب المرسوم إلى ٥٪، لافتاً إلى أنه بموجب نظام الحوافز الجديد فإن الموظف من الممكن أن يتضاعف أجره في حال كان يعمل بمنشأة منتجة، معتبراً أن المرسوم أعطى من خلال ذلك زيادة مباشرة في الأجور.

وفيما يخص نفقات التمثيل (البدلات التي تعطى من أجل الهندام في بعض الوظائف)، بيّن الوزير ياغي أنها كانت في السابق ٢٥ بالمئة مربوطة بالراتب المقطوع بسقف لا يتجاوز الـ٣٠ ألف، فتم رفعه بالمرسوم الجديد إلى ٢٠٠ ألف ليرة، كما تم تخفيض المعدلات الضريبية فقد كان سقف الشريحة الأعلى ٢٦٠ ألفاً بالقانون ٢٤، فجرى ترفيعها إلى ١,١ مليون ليرة بالمرسوم الأخير بضريبة ١٥ بالمئة، وأيضاً بموجب القانون السابق كان الدخل الذي يفوق ٢٦٠ ألف ليرة يخضع إلى ضريبة ١٨ بالمئة، أي تم تخفيض سقف الضريبة على الدخل ٣ درجات، أي شمل المرسوم مروحة واسعة من المزايا والإعفاءات والتخفيضات بالنسبة للرواتب والأجور، أي إن شريحة موظفي الدولة ليست مطرحاً ضريبياً تنظر إليه الوزارة.

وفيما يخص سقوف الأجور، أوضح الوزير أن السقف يفتح عند الزيادة بمقدارها، أما بالنسبة للعلاوات الدورية فهي قيد الدراسة ومن الممكن إعادة النظر بها.

وفيما يخص قطاع الأعمال، بيّن الوزير أنه مقسوم إلى جزأين: شركات أشخاص وشركات أموال، وقانون الشركات لا يميز بينهما في حين المشرع الضريبي يميز، وعند الانتقال من الأولى إلى الثانية يرتفع مستوى الشفافية والإفصاح والالتزام، لذا لا بد من تخفيض معدلات الضريبة عنها، وبالنسبة لشركات الأفراد فقد تم تخفيض الحد الأعلى على الأرباح السنوية بمقدار ٣ درجات، وتم رفع الحد الأدنى المعفى من ٥٠ ألف ليرة إلى ٣ ملايين ليرة، وبعدها يدخل الدخل الصافي بالشرائح التي تم تخفيضها أيضاً ٣ درجات مئوية.

وعن القطاع الزراعي، بيّن ياغي أنه تم إعفاء منشآت المباقر والمداجن بشكل مطلق ونهائي من الضرائب، تشجيعاً لهذا القطاع.

وأكد ياغي أن ما ينفق على تحسين مستوى المعيشة من الموازنة العامة للدولة هو بندان: الرواتب والأجور والدعم الاجتماعي، فبند الرواتب والأجور يبلغ ٢١٠٠ مليار للقطاع الإداري فقط، لأن رواتب المؤسسات الاقتصادية ليست في الموازنة العامة للدولة، أي إن مبلغ الـ٤٠٠٠ مليار ليرة يشمل رواتب كل القطاعات مع التعويضات، وسابقاً كان الحديث عن تخفيف العجز المالي، أما حالياً فهو عن إعادة للهيكلة، متابعاً: «وجميعنا متفقون على وجود إشكاليات بألية الدعم الموجودة، وارتفاع سعر الصرف يزيد من تضخم كتلة الدعم، أي إننا ننقل كتلة التحسين من الطريقة غير المباشرة إلى الطريقة المباشرة، والمشكلة الحقيقية في المحروقات، إذ هناك فساد وهدر كبير»، مؤكداً أن تخفيف العجز ليس هدفاً، وكل القرارات الحكومية لمصلحة الشرائح الأكثر احتياجاً.

وأكد وزير المالية أنه لا يوجد قرارات اقتصادية إيجابية بالمجمل أو سلبية بالمجمل، وأحياناً تحمل الوجهان فتكون إيجابية لشريحة وسلبية لشريحة، وأحياناً تكون مفاضلة بين سيئ وأقل سوءاً، وبالنسبة لتحريك أسعار المشتقات النفطية من المؤكد أنها ستؤثر على التكلفة وبالتالي على السعر، لكن عندما يتم النظر إلى الموضوع بشكل كلي، معتبراً أن المشكلة الكبيرة هي وجود سيولة نقدية كبيرة خارج القطاع المصرفي، وهي كتلة نقدية خارج سيطرة المصرف المركزي، فلا بد من تجفيف هذه السيولة التي تستخدم في المضاربة على السلع والمعادن والعقارات.. إلخ.

وأضاف: «صحيح أن القرارات الأخيرة رفعت التكلفة والأسعار إلا أنها ضبطت سعر الصرف الذي تؤثر عليه الظروف الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية».

وشدد ياغي على أن الدعم موجود وسيبقى ولن يرفع بشكل مطلق، بل هو مجرد تحريك أسعار، وخاصة أن الوفر ذهب إلى الفئات الأكثر هشاشة التي صار الموظف جزءاً منها، وتم توجيه وزارة الشؤون الاجتماعية من قبل مجلس الوزراء للنظر في شريحة العاطلين عن العمل، لمعالجة مشاكلهم قدر الإمكان.

واستغرب الوزير من بعض الدراسات التي تنشر وتتداول على مواقع التواصل الاجتماعي، وهي مبنية على أرقام خاطئة، مؤكداً استعداد الوزارة لتقديم الأرقام الصحيحة للباحثين والدارسين، وعندما تقدم الحكومة أرقاماً فهي حتماً صحيحة لأنها تخضع لرقابة بقية الجهات.

وبخصوص زيادة تعويضات بعض الشرائح، أكد أنها زيادات ضرورية جداً وتم دراسة شرائح جديدة تضاف إليها، ومجلس الوزراء نقل الكرة إلى ملعب الوزارات لتحديد شرائح أخرى أيضاً ستتحد زيادة تعويضاتها، وكل هذا بعد زيادة الرواتب والأجور ١٠٠ بالمئة.

وأكد ياغي أن موضوع زيادة الرواتب والأجور هو أكثر قرار أخذ حيزاً من التدقيق والدراسة وإعادة الدراسة على كل المستويات، وبالنسبة للأثر العكسي العائد على المواطن جراء الزيادة وتحريك بعض الأسعار لا يتجاوز أكثر من ٤٠ بالمئة، لكن الزيادة حدثت مع تقلبات سعر الصرف سببها مضاربات على الليرة حدثت صباح إصدار الزيادة في الشمال السوري.

وختم ياغي الحديث بأن الحكومة كاملة تبذل كل الجهود الممكنة، لكن يجب ألا ننسى –وإن بدا هذا الكلام مكرراً– حرب الـ ١٢ عاماً وقانون «قيصر» وتحول ما كان مورداً للخزينة سابقاً إلى عبء على الخزينة والزلزال، وكل ما تقوم به الحكومة من إجراءات يهدف إلى تحسين الصادرات والحصول على القطع الأجنبي أي دعم الإنتاج.

- الربط الإلكتروني أساس العدالة كونه يقوم على إبعاد العنصر البشري الذي يعد أساس المشكلة
- الجزء المعفى من الضريبة يصل إلى ٢٠٠ ألف
- تم إعفاء منشآت المباقر والمداجن بشكل مطلق ونهائي من الضرائب
- المشكلة الحقيقية في المحروقات إذ هناك فساد وهدر كبير
- وزارة المالية مستعدة لتقديم الأرقام الصحيحة للباحثين والدارسين
- لا يوجد قرارات اقتصادية إيجابية بالمجمل أو سلبية بالمجمل
- الزيادات تفتح السقوف والعلاوات الدورية قيد الدراسة وإعادة النظر
- كل إجراءات الحكومة تهدف لدعم الإنتاج

فضلية لـ«الوطن»: تأثير البريكس يتطلب سنوات وعلى سورية العمل للانضمام للاتحاد

نوار هيفا

تتجه معظم الجهود العالمية لكسر هيمنة الدولار عالمياً، واتخاذ قواعد تداول جديدة ضمن سلة عملاتها، اللافت هو تحرك تجمع دول «البريكس» والذي أعلن مؤخراً انضمام دول جديدة له متخذاً قرارات لها وقعها في الاقتصاد وخاصة أن معظم دول «البريكس» سواء الأساسية أم المنضمة حديثاً لها من الدول الصديقة لسورية، فكيف سيستفيد الاقتصاد السوري من هذا التحرك وهل فعلاً سيكون هناك عملات جديدة تكبح جماح الدولار الأميركي؟

في كلية الأستاذ في الاقتصاد جامعة دمشق الدكتور عابد فضلية بين أن دول البريكس حالياً عددها خمس دول وتمت الموافقة الرسمية لهذه القمة مؤخراً على ضم ٦ دول جديدة، ثلاث منها عربية (السعودية ومصر والإمارات)، وهي خطوة جيدة بالنسبة لتجمع البريكس بتنوع الدول المنضمة وزيادة عددها، فالسعودية دولة نفطية ومستقرة اقتصادياً، كذلك الإمارات تضم اتحاد دول مستقرة اقتصادياً، ومصر من القارة الإفريقية، فالملاحظ هو التنوع الذي يقصده هذا الاتحاد.

وأوضح فضلية في تصريح خاص لـ«الوطن» أن قوة البريكس زادت وبالتالي تأثيرها سيصبح أكبر، ومن ناحية أخرى هناك طلبات مقدمة تُدرس للانضمام للاتحاد تقريباً وصل عددها لـ(٢٢) دولة، وغالباً ستتم الموافقة عليها في القمة القادمة، فالبريكس في مرحلة نمو، وهو سيؤدي بالتأكيد لتحجيم هيمنة دور الدولار الأميركي كعملة تداول دولية.

وأشار فضلية إلى أنه ضمن اجتماع المجموعة الأخير تم الإعلان عن نقطتين مهمتين الأولى صرح بها الرئيس الروسي أنه يجب تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي ضمن العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد، بالتالي تقليص دوره، والنقطة الثانية تجلت بتصريح رئيس جنوب إفريقيا أن دول البريكس ستسعى للتعامل مع بعضها بعملاتها الوطنية، وإذا فرضنا أن هناك دولاً تراكمي، وخاصة بما يخص العملة الموحدة فهو يتطلب دراسات اقتصادية ونقدية ومالية ولها علاقة كذلك بالإنتاج السلعي، لكن الخطوة بدأت، موضحاً أن نية دول البريكس موجودة بخطوات عمل مدروسة ومرتبة والدليل اقتراح الصين الأخير أن يتم اعتماد الروبية الهندي كعملة تداول بين دول مجموعة البريكس، كمرحلة من ضمن المراحل المؤقتة ضمن عملها في كسر هيمنة الدولار، وهو ما تشعر به الدول الغربية اليوم وخاصة أميركا في التغير الاقتصادي والسياسي والنقدي، فدول البريكس تحتوي وليس سهلاً، بالتالي إيجاد عملة موحدة تكتل جديد يخطط أن يكون بديلاً لعالم القطب الواحد الذي تقوده أميركا.

وفيما يخص الوضع الاقتصادي في سورية بين فضلية أن الأثر يتجلى لكون سورية دولة صديقة لمعظم دول البريكس، وبالنسبة للمعونات التنموية لدول البريكس الخاصة ببنك التنمية، والذي تم تأسيسه منذ عدة سنوات برأس مال ما يقارب ٥٠ مليار دولار، وهذا البنك سيساعد عن طريق الإقراض والتسهيلات لدول أعضاء البريكس والدول الصديقة بما فيها سورية.

وشدد فضلية أن الخطوة التالية لسورية يجب أن تكون بسعيها لتصبح ضمن الاتحاد، وعلاقة سورية مع دول البريكس كدول متفرقة جيدة وهو يتطلب دراسات وظروفاً اقتصادية أفضل ليتم قبول طلب الانضمام.

على دول من مشارب سياسية مختلفة لخلق